



قرار رقم (٥٨١) لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٥ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٣

بشأن منح شركة تمويلي للمشروعات متناهية الصغر

الترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر المضاف إلى غرضها

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته بشأن تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعلى القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره لشركات التأجير التمويلي والتخصيم، وعلى مذكرة الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات المعدة في هذا الشأن، وعلى موافقة لجنة تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلستها رقم (٥٣٧) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٧ والمعتمد محضرها من السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة.

قـرر

المادة (١): الموافقة على منح الترخيص لشركة / تمويلي للمشروعات متناهية الصغر (ش.م.م) بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر المضاف إلى غرضها وقيدها بسجل المؤجرين التمويلين تحت رقم (٣٠٥) لسنة ٢٠٢٣، إعمالاً لأحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم .

المادة (٢): يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية
د. محمد فريد صالح



٤٦٠٧٦